الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي "عبد الله مرسلي"

معهد الحقوق والعلوم السياسية

مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية

بالتعاون

مشروع البحث التكويني الجامعي **"الاطار القانوني لتعاون الجزائر والاتحاد الاوروبي "**

P.R.F.U- G01L01CU4201201900001

ينظم ملتقى وطني بتقنية التحاضر عن بعد موسوم :

-الجوانب القانونية للتعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي –

يوم18 ديسمبر 2022

الرئيس الشرفي للملتقى : **الدكتور محمد يونسي**

المشرف العام للمتلقى :**الاستاذ الدكتور حدار جمال**

رئيس الملتقى :**الدكتور حطاب فؤاد**

رئيس اللجنة العلمية :**الدكتور فرقاني نور الاسلام**

رئيس اللجنة التنظيمية : **الدكتور بن ويس أحمد**

تمهيد

لقد شهدت العلاقات الاوروبية –الجزائرية منذ انهيار المعسكر الشيوعي منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي تحولات جذرية خاصة على المستويين السياسي و الاقتصادي . أملته دون شك الظروف الدولية و الاوضاع السياسية الداخلية في كل من الجزائر و الاتحاد الاوروبي .

بالنسبة للجزائر فقد شهدت تحولات دستورية هامة منذ دستور 1989 حينما تخلت عن منهج الاشتراكية و تبني منهج اقتصاد السوق وإقرار التعددية الحزبية والحريات العامة .الامر الذي انعكس على المضمون التشريعي للدولة الجزائرية الذي اضحى يستلهم احكامه من النموذج الاوروبي المشترك حتى انه ادرج ضمن الدساتير اللاحقة امكانية ابرام اتفاقيات شراكة بموجب المادة 149 من دستور 2020 الحالي .

من جانبه شهد الاتحاد الاوروبي تحول مؤسساتي كبير منذ معاهدة ماستريخت Traité 1993 de Maastricht الذي تم تحويل جزء كبير من الصلاحيات من الدول الاعضاء الى مؤسسات الاتحاد (مجلس الاتحاد .المفوضية الاوروبية. البرلمان الأوروبي) لاسيما المساءل المتعلقة بالجوانب التجارية كما توسعت صلاحيات مؤسساته الى المسائل السياسية مما جعل للاتحاد الاوروبي باعتباره منظمة اقليمية شريك ومخاطب مباشر للجزائر في العديد من المساءل ذات الاهتمام المشترك وبديل عن الدول الاوروبية الاعضاء.

## أهمية الموضوع

منذ دخول اتفاق الشراكة *Accord d'Association* بين الجزائر والاتحاد الاوروبي افريل 2005 حيز التنفيذ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 18 ربيع الاول عام 1426 الموافق ل 27 افريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الاوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها من جهة اخرى - العدد 31 من الجريدة الرسمية.

شهدت المنظومة القانونية للجزائر بعض التحولات بسبب الاحكام الواردة في اتفاق الشراكة و ذلك من خلال العديد من النصوص القانونية . كما ان الاتفاق يعتبر من طبيعة خاصة كون ان مصير تطبيقه مرتبط اكثر بالتطورات السياسية و المؤسساتية الحاصلة في الاتحاد الاوروبي اكثر مما هو مرتبط بالعلاقات الجزائرية الاوروبية .

وعليه تبدو اهمية الاتفاق بصفته اتفاق شامل . كونه يجسد التأثير المعياري للاتحاد الاوروبي على نواحي السياسية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر . فالشراكة مفهوم يخضع لقواعد و احكام القانون الاوروبي المشترك قابل الى ان يرتقي الى "اتفاق اوروبي للجوار" *Accord Européen de Voisinage* منذ معاهدة لشبونة Traité de Lisbonne لمؤسسة للاتحاد الاوروبي 2009 بموجب المادة 8 . غير ان مفهوم الشراكة وان وجد ما يؤسس له في الدستور الجزائري فانه لا يقابله اي تحديد لمفهومه مما يزيد من المشهد اكثر غموض من الناحية القانونية بالنسبة للجزائر في خضم علاقات غير متوازنة . الامر الذي يحتاج الى رؤية قانونية اكثر وضوح وسياسة قانونية تتفاعل مع المستجدات الاوروبية للحد من التداعيات السلبية لهذا التأثير المعياري لما يسمى المكسب المشترك *Acquis Communautaire* .

## أهداف الملتقى

يهدف هذا الملتقى إلى تسليط الضوء على مختلف محاور التعاون الثنائي بين الجزائر والاتحاد الاوروبي من خلال اعتماد تحليل علمي لهذا النوع من الاتفاقيات الدولية التي ابرمتها الجزائر ومحاولة ايجاد السبل و الطرق الكفيلة التي من شانها حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للجزائر كما يرمي الملتقى الى اقتراح الحلول للإشكاليات التي تثيرها اتفاق الشراكة .

## اشكالية الملتقى

بعد مرور اكثر من عشر سنوات عن دخول اتفاق الشراكة الاوروبي –الجزائري اي قراءة قانونية يمكن اعطاءها لمفهوم الشراكة على ضوء التشريع الاساسي للجزائر و المعاهدات المنشاة للاتحاد الاوروبي . وماهي الابعاد القانونية للأحكام التي تضمنها الاتفاق في المجالات المتعددة للتعاون الثنائي؟

## محاور الملتقى

المحور الأول : **تحديد مفهوم الشراكة**

**Définition du concept d'Association**

المحور الثاني : **الاطار السياسي والمؤسساتي للتعاون**

**Le cadre Politique et institutionnel de la coopération**

المحور الثالث : **الاطار الاقتصادي والاجتماعي للتعاون**

**Le cadre économique et social de la coopération**

المحور الرابع : **التقريب بين التشريعات**

**L'Harmonisation des législations**

المحور الخامس: **الآليات المالية للتعاون**

**Les instruments Financiers de la coopération**

## شروط المشاركة

- أن يكون البحث أصيلا و لم يسبق نشره في مجلة علمية أو المشاركة بها في ملتقيات، أو ندوات ،أو أيام دراسية سابقة.
- أن تكتب وفقا للأصول العلمية المتعارف عليها في تحرير البحوث العلمية ،
- بالنسبة للمداخلات باللغة العربية مراعاة كتابتها بخط Simplified Arabic حجم 16 بالنسبة للمتن ، و حجم 12 بالنسبة للهوامش .
- بالنسبة للمداخلات بالغة الفرنسية أو الإنجليزية مراعاة كتابتها بخط Times New Roman حجم 14 بالنسبة للمتن و 10 بالنسبة للهوامش.
-أن تكون المداخلة فردية.

## آجال المشاركة

*** آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: يوم 16 / 2022/12 على البريد الالكتروني التالي :**

colloque.tipaza2023@gmail.com